A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/169
15 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/606/Add.5)]

٥٣/١٦٩- دور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، بما في ذلك البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمشاكل ذات الصلة،

وإذ تدرك التحديات والفرص الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن القلق إزاء المخاطر الشديدة لاستبعاد عدد كبير من البلدان النامية من عملية العولمة بما في ذلك قطاعا المالية والتجارة، وازدياد ضعف البلدان النامية الآخذة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الناجم، بصفة خاصة، عن تذبذب تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل واستفحال أوجه التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تدرك تناقص هوامش الأفضليات التجارية للدول النامية في عملية تحرير التجارة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وحاجة البلدان الى أن تتخذ تدابير، حسب الاقتضاء، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة ذلك التناقص بغية معادلته،

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا، من خلال ازدياد التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والتقدم في التكنولوجيا، فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي، وللتنمية، ولتحسين المستويات المعيشية في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشدد على الحاجة إلى العمل على إجراء إصلاحات واسعة النطاق لوضع نظام مالي دولي متين،

وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التجارية الناشئة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تشدد على أن المساعدة التقنية حيوية أيضا لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من البيئة التجارية الدولية،

وإذ تشدد أيضاً على وجود حاجة ملحة الى تخفيف الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل كي يتسنى تحقيق هدفي استئصال الفقر وتحقيق التنمية اللذين يدعم كل منهما الآخر،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تتمتع، بوصفها منتدى عالميا، بوضع فريد لتحقيق التعاون الدولي في مجابهة تحديات دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في تشجيع زيادة التناسق والتكامل والتنسيق في المسائل الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي،

وإذ تدرك أهمية أن تكون استجابات جميع البلدان على المستوى الوطني فيما يتعلق بالسياسة العامة مناسبة لتحديات العولمة، وخاصة بأن تتبع سياسات سليمة على المستوى الاقتصادي الكلي والمستوى الاجتماعي، وإذ تلاحظ الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذل، وخاصة من جانب أقل البلدان نموا، لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تدرك أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تتبع سياسات تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتشجع على خلق بيئة اقتصادية عالمية مواتية،

وإذ تشير إلى نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في ميدراند، جنوب أفريقيا[1]، والتي توفر إطارا هاماً لتعزيز الشراكة من أجل النمو والتنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تلاحظ الإجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والبلاغ الوزاري المتعلق بالوصول إلى الأسواق[2]، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨،

---

(١) **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.4)، **الجزء الأول، الفرع ألف.**

(٢) **انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣** (A/53/3)، **الفصل الرابع، الفقرة ٥.**

وإذ تشير إلى الرغبة المشتركة على نطاق واسع التي تم الإعراب عنها في أثناء الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في الجمعية العامة يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي شكّل تجديدا للحوار المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، من أجل مواصلة المناقشات بغية تحديد استجابة متسقة وفعّالة للفرص والتحديات الناجمة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٣] الذي حدد فيه، في جملة أمور، العقبات التي تحول دون مشاركة الاقتصادات الأفريقية مشاركة تامة في عملية العولمة،

١ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تقديم الإرشادات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك ما يندرج في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٢ - **تشدد مجددا** على أهمية الاعتراف باحتياجات البلدان النامية، ولا سيما الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق العولمة، وتحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، على أن تواصل منح الدول النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، معاملة أكثر تفضيلاً؛

٣ - **ترحب** بجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي للتجارة، الرامية إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على معالجة شواغلها التي تنفرد بها في إطار عولمة الاقتصاد، وبصفة خاصة من خلال المساعدة المتعلقة بالتكنولوجيا في مجالات التجارة، والسياسات، وتحسين الفعالية والسياسات التجارية، والتجارة في الخدمات، ولا سيما في التجارة الالكترونية؛

٤ - **تشدد** على أهمية إدراك ومعالجة الشواغل التي تنفرد بها البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتسنى مساعدتها على الاستفادة من العولمة بغية إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي؛

٥ - **تؤكد** الحاجة إلى مواصلة العمل لضمان المشاركة التامة لكل البلدان النامية في فوائد العولمة وكذلك الحاجة إلى تقليل ضعف تلك البلدان حيال الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل؛

٦ - **تشدد** على ضرورة بذل جهود متضافرة من خلال تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين جميع المحافل والمؤسسات ذات الصلة لتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد وتحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل لصالح البلدان النامية؛

---

(٣) A/52/871-S/1998/318؛ انظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨**، الوثيقة S/1998/318.

٧ - **تؤكد** أهمية الإبقاء، على المستوى الوطني، على سياسات سليمة بشأن الاقتصاد الكلي ووضع أطر مؤسسية وتنظيمية فعالة وعلى تنمية الموارد البشرية؛

٨ - **تؤكد بشدة** أهمية إتاحة بيئة تساعد على الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، وحسن التدبير، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجابهة أعباء الديون التي لا سبيل إلى تحملها، بما في ذلك من خلال تدابير تحويلها، وتوخي المرونة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين باعتبارهما من المجالات التي ينبغي معالجتهما على سبيل الأولوية ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مشاركة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام[٣]؛

٩ - **تشدد** على الحاجة إلى الحوار المتواصل والبنّاء في المحافل المناسبة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بتعزيز وإصلاح البنية المالية الدولية؛

١٠ - **تسلم** بضرورة الإسراع بعمل مشترك لوضع نهج عالمي للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة والاعتماد المتبادل، مع مراعاة ما تنفرد به البلدان النامية من أوجه ضعف وشواغل واحتياجات؛

١١ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز إلى القيام أيضا، في اجتماعهما الخاص الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ١٩٩٩، ببحث سبل ووسائل تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل وتقليل آثارهما السلبية إلى أدنى حد، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

١٢ - **تطلب** الى الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، ولا سيما منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللجان الإقليمية، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، بحيث يبحث التقرير في المسائل المترابطة بغية إتاحة فهم أفضل للعولمة وإعداد توصيات بشأن جملة أمور منها:

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

(ب) تعزيز التناسق والتكامل والتنسيق بشأن المسائل الاقتصادية والإنمائية على المستوى العالمي بغية تحقيق أقصى قدر من فوائد العولمة والاعتماد المتبادل والحد من آثارهما السلبية؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين بندا عنوانه "العولمة والاعتماد المتبادل".

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨